مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 39 العدد 1 (2023): 43-55

Damascus university Journal
for the economic and political sciences
Vol 39 No 1 (2023): 43-55

دور جودة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح لدى المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

هلا نعنوس[1] أ.د. سليمان موصلي[2]

[1]طالبة ماجستير الأسواق المالية في قسم المصارف والتأمين – كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

[2]أستاذ مساعد في قسم المصارف والتأمين –كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية ودور جودة المراجعة في الحد من التلاعب بالأرباح لدى المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في الفترة من 2010 إلى 2020. وقد جرى بناء مؤشر المراجعة بالاعتماد على تقارير الحوكمة الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، فضلاً عن الرجوع للتقارير السنوية للمصارف، وقد جرى قياس إدارة الارباح باستخدام نموذج مخصصات القروض، واستخدمت الدراسة تحليلاً للانحدار الخطي المتعدد بهدف فهم دور المراجعة في الحد من التلاعب بالارباح.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير مهم لمؤشر المراجعة في الحد من إدارة الأرباح عند مستوى دلالة 5%، وقد تبين وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لتطبيق بند الحوكمة الوارد في مؤشر المراجعة المتعلق بوجود لجنة مراجعة مع تحقق شروطه، والبند المتعلق بأن يكون المدقق الخارجي من شركات التدقيق الأربع الكبرى، والبند المتعلق بضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أحد أعضاء اللجنة، في إدارة الأرباح وفقاً لنموذج مخصصات القروض عندمستوى دلالة 5%.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، المراجع الخارجي، إدارة الأرباح، نموذج مخصصات خسائر القروض.

تاريخ الايداع:2021/10/29
تاريخ القبول: 2022/3/9

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

The Role of Audit Quality in Limiting Earnings Management in Private Banks Listed at Damascuse Securities Exchange

Hla Nanous[1] Dr. Sulaiman Mouselli[2]

[1]Master student of Financial Markets at the Department of Banking and Insurance, Faculty of Eonomics, Damascus University.
[2]Associate Professor at the Department of Banking and Insurance, Faculty of Economics, Damascus University.

Abstract

This research aims to clarify the importance and role of audit quality in limiting earnings management at private banks listed at Damascus Securities Exchange for the period from 2010 to 2020. The audit index was built on the basis of governance reports issued by the Syrian Securities and Financial Markets Authority in addition to the banks' annual reports. Earnings managementwas measured using the Loan Loss Provision (LLP) model. This study applies multiple linear regression analysis in order to examine the impact of audit provisions on earnings management.

The results indicate that there is a negative and significant impact of audit index on earnings management at the 5 percent level of significance. It is also found that there is a negative and significant impact of certain audit provisions on earnings management. These provisions related to the existence of an audit committeewith full conditions, the provision related to that the external auditor is from the big4 audit companies, and the provision related to the necessity for a member of the committee to have financial and accounting experience.

Received: 29/10/2021
Accepted: 9/3/2022

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Keywords: Audit, Earnings Management, Loan Loss Provision, Damascus Securities Exchange.

المقدمة:

يهتم المستثمرون وإدارات الشّركات بالربح، لكونه المؤشر المعتمد في قياس أداء الشركات وكان هذا هو السّبب الرئيس وراء اهتمام الشّركات بالأرباح، واتباع طرق ومداخل محددة لإدارة الأرباح وفقاً لدوافع والأهداف التي ترغب الإدارة في تحقيقها، نتيجة لهذه الممارسات ظهرت مجموعة من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشّركات العالمية التي هزت الثقة بالقوائم المالية المنشورة وعدالتها، ومصداقية معديها ومدققيها، ولقد أدى ذلك إلى أثارة التساؤل حول استقلالية المراجع الخارجي وجودة عملية المراجعة، وبيان دور جودة المراجعة في الحد من التلاعب بالأرباح، إذ تمثل المراجعة الخارجية إحدى أهم آليات حوكمة الشركات استناداً إلى دور المراجعة في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.

سنسعى في هذا البحث إلى قياس مدى تطبيق المصارف المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لقواعد مؤشر المراجعة (التدقيق)، وستدرس العلاقة بين مؤشر المراجعة وممارسات التَّلاعب بالأرباح في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في اختبار تأثير مؤشر المراجعة في الحد من التلاعب بالأرباح، وفي اكتشاف البنود الأكثر تأثيراً في مستويات إدارة الأرباح في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، نظراً لطبيعة عمل المصارف، وأهمية استقرارها كونه يؤثر في الاقتصاد كاملاً، لذلك تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: هل هناك تأثير لتطبيق البنود الخاصة بمؤشر المراجعة في الحد من التَّلاعب بالأرباح في المصارف الخاصة المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية؟ وأي هذه البنود أكثر تأثيراً في الحد من إدارة الأرباح.

أهمية البحث:

تساعد هذه الدراسة الباحثين في فهم دور جودة المراجعة، ومعرفة تأثير تطبيق البنود الخاصة بمؤشر المراجعة في الحد من التَّلاعب بالأرباح في المصارف الخاصة المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية، وبيان أي هذه البنود هو الأكثر تأثيراً في الحد من إدارة الأرباح. إذ يتوقع أن المصارف ذات التطبيق الأعلى لبنود الحوكمة الواردة في مؤشر المراجعة تنخفض فيها ممارسات إدارة الأرباح؛ كما أن معرفة عناصر التدقيق الأكثر تأثيراً في إدارة الأرباح ستساعد الجهات الرقابية في المتابعة والتَّأثير في الشّركات عبر التركيز على تلك العناصر في التَّشريعات والقرارات التنظيمية المقبلة.

أهداف البحث:

يمكن صياغة أهداف الدِّراسة على الشّكل الآتي:

1- تبيان مدى تطبيق قواعد الحوكمة الواردة في مؤشر المراجعة في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- تعرف تأثير تطبيق مؤشر المراجعة (كونه مؤشراً عاماً وبنوداً فرعية) في الحد من التَّلاعب بالأرباح في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

تحديد عناصر المراجعة الأكثر تأثيراً في الحد من التَّلاعب بالأرباح في المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المصارف بمتطلبات الحوكمة الخاصة بالتدقيق في مستوى التَّلاعب بالأرباح.

الفرضية الثانية: لايوجد تأثيرذو دلالة إحصائية لالتزام المصارف بالبنود التفصيلية الخاصة بمؤشر التدقيق في مستوى التَّلاعب بالأرباح.

الدراسات السابقة:

1-Bajra, U., and Cadez, S., (2017), "The Impact of Corporate Governance Quality on Earnings Management: Evidence From European Companies Cross-Listed in the US".

دور جودة حوكمة الشركات وإدارة الأرباح: دليل من الشركات الأوروبية المدرجة في الولايات المتحدة.

بحثت هذه الدِّراسة في تأثير اثنتين من آليات إدارة الشّركات المركزية (جودة وظيفة المراجعة الداخلية، وجودة أعضاء مجلس الإدارة) على حدوث إدارة الأرباح، تبحث هذه الدِّراسة في الشّركات الأوروبية المدرجة في الولايات المتحدة، وتغطي فترة زمنية طويلة قبل وبعد تنفيذ التغييرات الرئيسة في سياسات حوكمة الشّركات (قانون ساربينزأوكسلي في الولايات المتحدة وتوجيه قانون الشّركات الثامن في الاتحاد الأوروبي)، وأظهرت نتائج الدِّراسة أنَّ كلاً من الآليتين لهما تأثير مباشرفي تقليل حدوث إدارة الأرباح.

2- Shan,Y. (2015)."Value relevance, earnings management and corporate governance in China, Emerging Markets Review".

أهمية القيمة وإدارة الأرباح وحوكمة الشركات في الصين، ومراجعة الأسواق الناشئة.

بحثت هذه الدِّراسة في ما إذا كانت إدارة الأرباح تقلل من تأثير الحوكمة الإيجابي، ومإذا كانت الإدارة الجيدة للشركات تقيدإدارة الأرباح، وأظهرت نتائج هذه الدِّراسة أن أن الشركات التي تعمل في إدارة الأرباح تقلل من تأثير الحوكمة الإيجابي بوجه أكبرمن الشّركات التي لم تشارك في إدارة الأرباح، فضلاً عن ذلك، فإنَّ الشّركات التي تتمتع بممارسات جيدة في مجال إدارة الشّركات من المرجح أن تقيدإدارة الأرباح عن تلك التي لا تمتلكها.

3- Mouselli، S., Abdul Raoof, R., and Jaafar, A.: 2014, "Corporate governance, accruals quality and stock returns".

حوكمة الشركات وجودة المستحقات وعوائد الأسهم.

اهتمت هذه الدِّراسة بتحديد البنود الحوكمية الأكثر تأثيراً في جودة المعلومات، ومن ثمَّ دراسة أثر البنود الحوكمية في عوائد محافظ الأسهم، بحيث اعتمدت البيانات المزودة من مجموعة Risk Metrics بوصفها مصادر لقياس الحوكمة: (مجلس الإدارة، والتدقيق، والتعويضات، والملكية، والسيطرة).

استخدم الباحثون نموذج الانحدار المتعدد لتحديد بنود الحوكمة التي تؤثر تأثيراً أكبر في مقياس التَّلاعب بالأرباح، وأظهرت نتيجة الدِّراسة أنَّ بند التدقيق له الأثر الأكبرمن بين بنود الحوكمة بالتَّأثير في جودة الأرباح، ولما كانتَ جودة الأرباح تؤثر في عوائد الأسهم، فإنَّ بند التدقيق يؤثر في عوائد الأسهم.

4- بوقابة، زينب، جنيدي، مراد، (2019)، "آليات حوكمة المؤسسات والحد من ممارسات إدارة الأرباح".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تفعيل آليات حوكمة المؤسسات للحد من ممارسات إدارة الأرباح، سواء كانت هذه الآليات داخلية أو خارجية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أحد النتائج الآتية:

تعد آلية لجان المراجعة أحد العوامل الرئيسة لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى لها دور حيوي في ضمان جودة القوائم المالية، ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

5- عمر، قمان، محمد، نوارة، (2016)،" متطلبات حوكمة المؤسسات كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح".

سعت هذه الدراسة إلى التركيز على سياسة توزيع الأرباح، وإبراز أهميتها كونها من القرارات الاستراتيجية في المؤسسة، وقد حاولت الدراسة إظهار أثر الحوكمة على سياسة توزيع الأرباح، بوصفها الحكم الفاصل في التعارض الحاصل بين مصالح المساهمين والإدارة، من أهم النتائج التي جرى استخلاصها من هذه الورقة البحثية:

- يساهم الإفصاح في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ويقصد هنا الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية واختلاله.
- تعمل المراجعة الداخلية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال تحديد المسؤوليات وكذا المساءلة، و يشترط في المراجع الداخلي توافر المؤهلات المهنية وكذا الاستقلالية، وتسهم كذلك المراجعة الخارجية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، لأن المراجع الخارجي يتميز من المراجع الداخلي بالاستقلالية المطلقة، التي تمكنه من تأدية مهامه بكل شفافية.
- تعد لجنة المراجعة من أهم الآليات التي يجب تفعيلها في المؤسسات، وهذا الأمر عائد للدور الذي تؤديه في الإشراف على كل من المراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية.
- التركيز على الجانب البشري، وتنميته على وجه أكثر من التركيز على القوانين، وكيفية وضعها وتنفيذها.

6- الحلبي، لينا، (2009)، "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة، وأثرها في موثوقية البيانات المالية، وتعرف الدور الذي يقوم به مدققو حسابات تلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي مارستها إدارات الشركات المساهمة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج االآتية: اتفقت فئات العينة كافة على أن إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بصورة ضعيفة، واتفقت جميع فئات عينة الدراسة على أن مدققي الحسابات الخارجيين يتقيدون بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية.

7- الطمنلي، سهير، (2006)، "دراسة تحليلية لمسؤولية المراجع عن الممارسات المحاسبية الابتداعية".

هدفت الدراسة إلى دراسة قدرة معايير المراجع، ودورها في مساعدة المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الغش والأخطاء، وممارسات المحاسبة الإبداعية في التقارير المالية، من خلال دراسة ميدانية شملت 100 مدقق حسابات خارجي ممارس لمهنة التدقيق، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن إرشادات التدقيق تمكن المدقق الخارجي من التأكد من أن القوائم المالية لاتحتوي على بيانات مالية مضللة، إن معايير التدقيق توفر للمدققين الخارجيين الإرشادات التي تمكنهم من القيام بمسؤولياتهم من أجل اكتشاف الأخطاء، وتحميهم من تحمل المساءلة القانونية.

التعليق على الدّراسات السابقة:

من خلال النظر إلى نتائج الدّراسات السابقة، نجد أن هذه الدراسة تتميز بمحاولتها اكتشاف الأثر العام لجودة المراجعة في الحد من التلاعب في الأرباح، ومن ثم اكتشاف المساهمة الخاصة لكل بند من بنود المراجعة في الحد من إدارة الأرباح، ومن ثم فهم الأسباب الحقيقية وراء نجاح مؤشر المراجعة في الحد من التلاعب بالأرباح لدى المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ستجرى دراسة مدى تطبيق المصارف المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لقواعد الحوكمة ضمن مؤشر التدقيق وقياسها، ثم تجمع بين مدى تأثير التزام المصارف المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لتطبيق مؤشر التدقيق، والبنود التفصيلية ضمن المؤشرفي الحد من التَّلاعب بالأرباح من خلال نموذج مخصصات خسائر القروض، كما ركز هذا البحث على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لتكون العينة متجانسة.

الإطار النظري:

مفهوم الحوكمة:

يعرف تقرير (Cadbury 1992) حوكمة الشّركات: بأنها نظام يتم من خلاله توجيه أعمال الشّركات، بحيث يبرزهذا التعريف أدوارالجهات الفعالة الرئيسة في المنظمة التي تتألف من: المساهمين، ومجلس الإدارة، والمدققين[1]. يرى (Denis 2001) أنَّ حوكمة الشّركات تشمل مجموعة من الآليات المؤسسية والسّوقية التي تحفز المديرين بالذات (المتحكمين) لتحقيق أقصى قدر من قيمة التدفقات النقدية المتبقية للشركة نيابة عن مساهميها أصحاب المصلحة[2].

يعد التدقيق من أهم آليات حوكمة الشركات، وقد نص نظام الممارسات السليمة لحوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على مجموعة من القواعد والمعايير الإلزامية التي يجب على جميع الشّركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية اتباعها، كذلك تلتزم المصارف تطبيقها بمالايتعارض مع قواعد الحوكمة المعتمدة من مصرف سورية المركزي بالنسبة للمصارف.

إدارة الأرباح:

عرَّف (schipper ,1989) إدارة الأرباح بأنها التدخل المتعمد في عملية التَّقرير المالية الخارجية؛ بهدف الحصول على منافع خاصة، وفي العموم تتحقق إدارة الأرباح الحقيقية من خلال تغيير تقارير التمويل؛ من أجل تعديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض عناصرها[3].

تعد الأرباح مقياساً موجزاً يوضح الاستقرار المالي، والربحية وقوة أي شركة في السّوق. قد تختلف أنماط إدارة الأرباح للمصارف عن تلك الموجودة في الشّركات غير المصرفية؛ في أنها أكثر إبهاماً، وأنها خاضعة للوائح أشد من الشّركات غير المصرفية .([2]morgan, 2002,), (Diamond , 1984[1])

[1]Cadbury Committee 1992, "**Financial Aspects of corporate Governance**", Financial reporting council, London stock exchange London Avlable
At: Http: //www.oslobors.no/.../eierstyring_og_selskapsledelse_definisjoner.
[2]Denis, D., (2001), Review of Financial Economics, Vol. 10, issue3.
[3]Schipper, K. (1989), "**Commentary on Earnings Management**", Accounting Horizons, 3(4).

تدير الشّركات غير المصرفية الأرباح في المقام الأول من خلال التَّلاعب بالمستحقات أو الأنشطة الحقيقية، في حين تدير المصارف الأرباح من خلال التَّلاعب بمخصصات خسائر القروض، بحيث يمكن لمديري المصارف تضخيم الأرباح بوجه مصطنع من خلال التقليل من مخصصات خسائر القروض (Moyer1990[3]).

منهجية البحث:

إنَّ المنهج المتبع في إجراء هذه الدِّراسة واختبار الفرضيات هو المنهج الوصفي التحليلي، بحيث اعتمد المنهج الوصفي من خلال الجانب النّظري، في حين اعتمد المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي لتحديد مدى تأثير مؤشرات التدقيق، والبنود التفصيلية ضمن المؤشرفي الحد من إدارة الأرباح، وذلك عبر استخدام تحليل الانحدار المتعدد واختبارات التشخيص المناسبة باستخدام البرنامج الإحصائيEviews.

مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع المصارف الخاصة والعامة في الجمهورية العربية السورية، واقتصرت عينة البحث على المصارف الخاصة المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من العام2010 لغاية العام *2020* واشترطت الباحثة أن يكون المصرف مدرجاً في السوق طوال فترة الدِّراسة، وأن تتوافر لديه جميع البيانات المطلوبة، وألا يكون قد حدث له أي أحداث طارئة خلال فترة الدِّراسة، وقد بلغ عدد المصارف التي حققت الشروط (10) مصارف، بإجمالي مشاهدات قدرها (110مشاهدة) (10 مصارف* 11 سنوات).

متغيرات البحث:

يختبر هذا البحث أثر مؤشر التدقيق، والبنود التفصيلية لمؤشر التدقيق في الحد من التَّلاعب بالأرباح في المصارف الخاصة السورية المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية.

تضم المتغيرات المستقلة: مؤشر التدقيق، ووجود لجنة تدقيق وتحقق شروطها، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أحدى أعضاء لجنة التدقيق، تعقد لجنة التدقيق أربعة اجتماعات في السنة على الأقل، تجتمع اللجنة مع مدقق الحسابات مرة على الأقل، المدقق الخارجي من Big4، ويشترط ألايدقق المدقق الخارجي أكثر من أربع شركات أما المتغير التابع، فهو مستوى التَّلاعب بالأرباح.

سيجري قياس مؤشر التدقيق بالاعتماد على أسلوب تشكيل مؤشر (CorporateGovernanceQuotient) CGQ المقدم من مجموعة RiskMetrics، بحيث يغطي المؤشر خمس نقاط، كونه مؤشراً فرعياً من ضمن المؤشرات الأربعة للحوكمة فيكون المؤشر العام للحوكمة من20 نقطة.

وسيتحقق اعتماد نموذج خاص لمخصصات خسائر القروض (LLPs) في قياس إدارة الأرباح، لذلك سيركز هذا النَّموذج على هذه المخصصات مع عدّها المستحقات الاختيارية الأكبر التي يستخدمهاالمديرون من أجل ممارسة إدارة الأرباح في المصارف، وذلك وفق النموذج االآتي:

---

[1]Diamond, D.W., (1984).”**Financial intermediation and delegated monitoring**”. Rev. Econ. Stud. 51, PP 393-414.
[2]Morgan, Donald P., (2002), **"Rating Bank: Risk and Uncertainty in an opaque Industry**", American Economic Review 92, 874-888.
[3]Moyer, S.E., (1990), **“Capital adequacy ratio regulations and accounting choices in commercial banks**”, Journal of Accounting and Economics 13(2), PP. 123-154.

$$LLP_{it} = a_0 + a_1\, NPL_{it} + a_2 \Delta NPL_{it} + a_3 \Delta TL_{it} + e_{it}$$

ويكون:

- LLP_{it}: إجمالي مخصص خسارة القروض للمصرف i في السنة t.
- NPL_{it}: قيمة القرض المتعثر للمصرف i في السنة السابقة.
- ΔNPL_{it}: التغير في قيمة القرض المتعثر للمصرف i في السنة t.
- ΔTL_{it}: التغير في قيمة إجمالي القروض للمصرف i في السنة t.

يجري احتساب إدارة الأرباح على أنَّه المبلغ المتبقي في النَّموذجe_{it}، ثم سيستخدم نموذج الانحدارالخطي المتعددلاختبار العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح:

- $SL = a + \beta_1 X1_{i,t} + \beta_2 X2_{i,t} + \beta_3 X3_{i,t} + \beta_4 X4_{i,t} + \beta_5 X5_{i,t} + \beta_6 X6_{i,t} + e_{i.t}$
- $SL = a + \beta_1 Audit_{i,t} + e_{i,t}$

بحيث يمثل:

SL: إدارة الأرباح، X1: وجود لجنة تدقيق وتحقق شروطها.

X2: توافر لدى أحدى أعضاء لجنة التدقيق الخبرة المالية والمحاسبية، X3: عقد لجنة التدقيق أربعة اجتماعات في السنة على الأقل، X4: تجتمع لجنة التدقيق مرة على الأقل مع مدقق الحسابات، X5: المدقق الخارجي من big4،X6: لايدقق المدقق الخارجي أكثر من أربع شركات، Audit: مؤشر التدقيق.

الإطار العملي:

قياس مؤشر التدقيق: الجدول (1)

البنود	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
وجود لجنة تدقيق وتحقق شروطها	**%74**	%25	5
أحدأعضاءاللجنة يملك الخبرة المالية والمحاسبية	**%98**	**%16**	**1**
لايقل عدداجتماعات اللجنةعن أربعةاجتماعات بالسنة	**%97**	**%18**	**2**
تجتمع اللجنة مع المدقق الخارجي على الأقل مرة بالسنة	**%96**	**%20**	**3**
المدقق الخارجي من Big4	**%50**	%50	6
لايدقق المدقق الخارجي لأكثرمن أربع شركاتفي القطاع نفسه ولا أكثرمن شركتين بالنسبة لشركات التأمين	**%86**	**%35**	4
مؤشر التدقيق الكلي	**%80**	**%13**	

يظهر الجدول أنَّ البند المتعلق بأن تتوافر لدى أحد أعضاء اللجنة الخبرة المالية والمحاسبية قداحتل المرتبة الأولى من حيث التطبيق بمتوسط (98%)، ولذلك فإنَّ أغلب المصارف المدرجة قد طبقت هذا البند كونه بنداً إلزامياً نصَّ عليه نظام الممارسات السليمة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة من حيث التطبيق البند المتعلق بوجود مدقق خارجي من شركات Big4 بمتوسط (50%) وانحراف معياري (50%) كونه بندا غير إلزامي لم يرد في نظام الممارسات السليمة لحوكمة الشّركات.

تشير قيمة المتوسط الحسابي لمؤشر التدقيق إلى أن (80%) من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قدطبقت بنودهذا المؤشر، وتعد هذه النسبة جيدة جداً كونها ملزمة بتطبيق خمس بنود لهذا المؤشر من أصل ستة بنود.

تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

سيجري تحليل انحدار خطي متعدد باستخدام أسلوب المربعات الصغرى لاختبار فرضيات البحث:

الجدول (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنود التفصيلية لمؤشر التدقيق

	M1	M2	M3	M4	M5	M6
C	0.0178 (0.002)	0.038 (0.008)	0.037 (0.03)	0.048 (0.018)	0.04 (0.023)	0.05 (0.01)
X1	-0.0199** (0.001)	-0.0189** (0.02)	-0.0189** (0.02)	-0.019** (0.02)	-0.015** (0.02)	-0.014** (0.03)
X2		-0.036 (0.09)	-0.036 (0.095)	-0.04 (0.07)	-0.035 (0.07)	-0.038** (0.05)
X3			0.0009 (0.95)	0.005 (0.76)	0.005 (0.73)	0.007 (0.66)
X4				-0.017 (0.29)	-0.01 (0.49)	-0.0096 (0.52)
X5					-0.007** (0.04)	-0.010** (0.01)
X6						-0.007 (0.22)
Prob(F-Statistic)	0.002**	0.03**	0.05**	0.05**	0.004**	0.005**

ملاحظات: ** تدل على الأهمية الإحصائية عند مستوى دلالة 5%.جرى إدخال المتغيرات المستقلة واحداً تلو الآخر في معادلة الانحدار الخطي المتعدد. ففي النموذج M1 جرى إدخال المتغير المستقل الأول (X1). وفي النموذج M2 أجري انحدار خطي متعدد للمتغير المستقل الأول فضلاً المتغير المستقل الثاني (X2)، وهكذا بالنسبة لباقي النماذج. وتشير الأرقام في السطر الأول إلى معاملات الانحدار، وتشيرالأرقام في السطر الثاني إلى مستوى المعنوية.

عند إدخال المتغير المستقل البند الأول ضمن مؤشر التدقيق نلاحظ مستوى الدلالة للمتغير المستقل *0.001*، وهي أصغر من0.05 أي أن وجود لجنة تدقيق وتحقق شروطها له تأثير ذو دلالة معنوية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) عند مستوى دلالة *5%*. وبناء على ذلك، نرفض فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تأثير لالتزام المصارف بوجود لجنة التدقيق، وتحقق شروطها بمستوى التَّلاعب بالأرباح.

عند إدخال المتغير المستقل البند الثاني ضمن مؤشر التدقيق نلاحظ مستوى الدلالة للمتغير المستقل0.09، وهي أكبر من 5% وأقل من 10% أي أن توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أحد الأعضاء ضمن لجنة التدقيق ليس له تأثير ذو دلالة معنوية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) عند مستوى دلالة *5%، لكن له تأثير عند مستوى دلالة 10%*. وبناء على ذلك، نرفض فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تأثير لالتزام المصارف بضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أحدى أعضاء لجنة التدقيق بمستوى التَّلاعب بالأرباح.

عند إدخال المتغير المستقل البند الثالث ضمن مؤشر التدقيق نلاحظ أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل0.95، وهي أكبر من 5%، أي أن التزام المصارف بعقد لجنة التدقيق أربعة اجتماعات في السنة ليس له تأثير ذو دلالة معنوية في المتغير التابع عند مستوى دلالة *5%* ولذلك، نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تأثير لالتزام المصارف بعقد لجنة التدقيق أربعة اجتماعات في إدارة الأرباح. عند إدخال المتغير المستقل البند الرابع ضمن مؤشر التدقيق نلاحظ أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل0.29، وهي أكبر من*5%* ولذلك، نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تأثير لالتزام المصارف باجتماع لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات مرة على الأقل في السنة بمستوى التَّلاعب بالأرباح.

عند إدخال المتغير المستقل البند الخامس ضمن مؤشر التدقيق نلاحظ أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل0.04، وهي أصغر من 0.05 أي: أن المدقق الخارجي من Big4 له تأثير ذو دلالة معنوية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) عند مستوى دلالة 5%. وبناء على ذلك، نرفض فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تأثير لالتزام المصارف أن يكون المدقق الخارجي من Big4 بمستوى التَّلاعب بالأرباح.

عند إدخال المتغير المستقل البند السادس ضمن مؤشر التدقيق نلاحظ مستوى الدلالة للمتغير المستقل0.22، وهي أكبر من0.05. ولذلك، نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تأثير لالتزام المصارف بأنه لايدقق المدقق الخارجي أكثرمن أربع شركات بمستوى التَّلاعب بالأرباح.

عند إدخال المتغير المستقل (التدقيق) كاملاً كونه متغيراً مستقلاً في الجدول 3 نلاحظ أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل0.0002، وهي أصغر من *5%* أي: مؤشر التدقيق له تأثير ذو دلالة معنوية في المتغير التابع (إدارة الأرباح) عند مستوى دلالة *5%*.عند اختبار النَّموذج كاملاً نلاحظ احتمالية F فيشر 0.0001، وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% أي: النَّموذج له دلالة معنوية. ولذلك، نرفض فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تأثير لالتزام المصارف بمتطلبات الحوكمة الخاصة بالتدقيق بمستوى التَّلاعب بالأرباح.

الجدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمؤشر التدقيق على إدارة الأرباح:

	M1
C	**0.04 (0.0002)**
Audit	**-0.01** (0.0002)**
Prob(F-Statistic	**0.0001****

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- إنَّ ما نسبته 80% من المصارف المساهمة المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية تطبق بنود مؤشر التدقيق.

2- إن البند المتعلق بأن تتوافرالخبرة المالية والمحاسبية لدى أحد أعضاء اللجنة قد حاز أعلى نسبة تطبيق من المصارف السورية المساهمة المدرجة بسوق دمشق، بمتوسط 98% من بين البنود الشاملة لمؤشر التدقيق؛ كونه بنداً ملزماً تطبقه معظم المصارف، في حين احتل البند المتعلق بوجود مدقق خارجي من شركات Big4 المرتبة الأخيرة من حيث الالتزام بنسبة 52% من بين بنود مؤشر التدقيق، وكانت النسبة منخفضة كون هذا البند غير إلزامي، هذا يعني أنَّ كثيراً من المصارف تلجأ إلى شركات تدقيق من غير Big4؛ لانخفاض أتعابها في الغالب مقارنة بشركات التدقيق الأربع الكبرى.

3- وجودأثرسلبي ذي دلالة إحصائية لتطبيق بنود الحوكمة الواردة في مؤشر التدقيق في إدارة الأرباح حسب نموذج مخصصات خسائر القروض عند مستوى دلالة 5% وهذا يتفق مع دراسة (Mouselli, Abdul Raoof and Jaafar, 2014)

فقد أظهرت نتيجة الدراسة أن بند التدقيق له الأثر الأكبرمن بين بنود الحوكمة بالتأثير في جودة الأرباح في سوق لندن المالي.

4- وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لتطبيق بند الحوكمة الوارد في مؤشر المراجعة المتعلق بوجود لجنة مراجعة مع تحقق شروطها، والبند المتعلق بأن يكون المدقق الخارجي من الـBig4، والبند المتعلق بضرورة توافرالخبرة المالية والمحاسبية لدى أحد أعضاء اللجنة في إدارة الأرباح وفقاً لنموذج مخصصات القروض عند مستوى دلالة 5%.

التوصيات:

من خلال ما جاء في هذه الدِّراسة وبناءً على النتائج العامة التي وصلت إليها في ظل دور حوكمة الشّركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، يمكن تقديم بعض التوصيات:

1- العمل على الاهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بمؤشر التدقيق، لما لها من أثر في الحد من التَّلاعب بالأرباح، مع ضرورة زيادة الوعي بأهمية حوكمة الشّركات، خاصة أنها طبقت في أغلب دول العالم، مع عقد الندوات؛ للوقوف على أهمية هذا الموضوع، وتوضيح الإجراءات الكفيلة بنجاحه.

2- أهمية التدريب المهني للمدققين، من أجل الحد من حرية تلاعب الإدارة بالسياسات المحاسبية، وتحسين جودة التدقيق، ودعم التأهيل العملي لمدققي الحسابات.

3- إصدار تشريعات حازمة تتضمن عقوبات رادعة لحالات التلاعب والتحريف في البيانات المالية، بوجه يحد من استخدام أساليب إدارة الأرباح، مع ضرورة تطوير التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المدققين الخارجيين، ليتمكنوا من تنفيذ عملية التدقيق باستقلالية ومهنية عالية، بعيداً عن تأثيرات وضغوطات إدارات الشركة.

4- إصدارنشرة لقياس مؤشر الحوكمة في سوق دمشق للأوراق المالية من جانب المنظمين والجهات الرقابية، وهذا الأمرقديعطي لمستثمر خيار المقارنة بين الشّركات من حيث تطبيقها للحوكمة، فيحفز إدارة الشّركات على تحسين مستوى التزامها متطلبات الحوكمة، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة الثقة في السوق المالي وجذب الاستثمارات، وتطويره، وذلك بمكافأة المصارف المتميزة بناءعلى التصنيف الدوري للمصارف، وفقاً لالتزامها العملي مبادئ الحوكمة.

المراجع Reference

1. الحلبي، ليندا، (2009)، "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
2. الطمنلي، سهير، (2006)، "دراسة تحليلية لمسؤولية المراجع عن الممارسات المحاسبية الابتداعية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف، مصر، ص ص 113-166.
3. بوقابة، زينب، جنيدي، مراد، (2019)، "آليات حوكمة المؤسسات والحد من ممارسات إدارة الأرباح"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 8، العدد1.
4. عمر، قمان، محمد، نوارة، (2016)، "متطلبات حوكمة المؤسسات كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد2.
5. Bajra, U., & Cadez, S. (2018).“The impact of corporate governance quality on earnings management: Evidence from European companies cross- listed in the US”. Australian Accounting Review, 28(2), PP.152-166.
6. Cadbury Committee(1992), “Financial Aspects of corporate Governance”, Financial reporting council, London stock exchange, London.
7. Diamond, D.W., (1984).”Financial intermediation and delegated monitoring”. Rev. Econ. Stud. 51, PP 393-414.
8. Denis, D. K. (2001). Twenty-five years of corporate governance research… and counting. Review of financial economics, 10(3), PP.191-212.
9. Morgan, Donald P., (2002), "Rating Bank: Risk and Uncertainty in an opaque Industry", American Economic Review 92, PP.874-888.
10. Mouselli, S., Jaafar, A., and Goddard, J., (2013). "Accruals quality, Stock returns and asset pricing: Evidence from the UK."
11. Moyer, S.E., (1990), “Capital adequacy ratio regulations and accounting choices in commercial banks”, Journal of Accounting and Economics 13(2), PP. 123-154.
12. Percy, J., (1997), “Auditing and Corporate Governance a Look Forward Into The 21 Century”, International Journal of Auditing, Vol. 1, No. 1, PP.3-12.
13. Schipper, K. (1989), “Commentary on Earnings Management”, Accounting Horizons, 3(4). PP.91.
14. Shan,Y.,(2015)." value relevance , earnings management and corporate governance in China, Emerging Markets Review" .

المواقع الإلكترونية:

1. موقع سوق دمشق للأوراق المالية: http://www.dsy.sy
2. موقع هيئة الأوراق والأسواق الماليةالسورية:http://scfms.sy